

الفصل الخامس

تأثير قضايا العصر على الأمن القومي العربي

إنه من نافلة القول بأن العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد تغيرات جذرية ، كما أنه من المعتاد القول بأننا نعيش عصر القرية العالمية ، حيث تلاشت المسافات ، واقتربت الأطراف التي كانت بعيدة أو متباعدة ، وحيث ثورة التطلعات من الشعوب ، الجائعة إلى الحرية المتعطشة إلى الديمقراطية والمشاركة في السلطة ، وفي الثروة ، والمساهمة في الفكر وفي العمل ، وهي في تطلعها هذا تسعى في نفس الوقت للتعاون والاندماج لأن اقتصاديات التكنولوجيا الحديثة تقوم على الإنتاج الكبير والعلوم المتطورة ، ومن ثم برز دور الشركات المتعددة الجنسيات ، والتي تعمل وتنتج عبر الحدود السياسية ، وكذلك تقوم بتصرف إنتاجها بنفس الأسلوب ، ومن هنا أصبحت الصراعات العسكرية بين الدول في طريقها للانحسار ، ليحل محلها صراع من نوع جديد بين الشركات العملاقة ، وتآكل ولو بدرجة محدودة وإن كانت متزايدة مفهوم السيادة بمدلوله التقليدي لصالح أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي ، والتداخل في المصالح و بروز الاهتمامات الإنسانية سواء خوفاً من مخاطر دول الجوار ، أو طمعا في

الاستحواز على ثرواتها ، أو الولوج لأسواق الدول . وما نقصده
بتعبير دول الجوار هذا ليس قاصراً على منطقة محددة ، وإنما
يمتد ليشمل مناطق العالم المختلفة إنه المكسيك وكندا بالنسبة
للولايات المتحدة ، وهو شمال إفريقيا بالنسبة لجنوب أوروبا المطلّة
على البحر المتوسط ، وهو الدول المتعددة المحيطة بالمنطقة العربية
وهكذا . فالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن
الحروب الأهلية والصراعات القبلية لا تتوقف عند الحدود وإنما
تعبّرها لدول الجيران ، ولعل في تدفق الهجرات السياسية أو
الإنسانية أو الاقتصادية ما يوضح ذلك ، كما أن مشاكل البيئة
والتلوث والإشعاع النووي لا تتوقف عند الحدود بل تتخطاها
وتعبّرها ، وأيضاً الانتشار الثقافي والإعلامي من خلال أجهزة
الاتصال والبرق والأقمار الصناعية تطرح بإلحاح وبقوة مفهوم
الحرية الثقافية ، والتراث الثقافي والخصائص الحضارية لكل مجتمع
ولكل دولة ، ونلمس آثارها في ظاهرة انتشار الدش T. V. Dish
وما يرتبط بذلك من ردود الفعل في العديد من المجتمعات .
وهكذا فإن نظرية القرية العالمية Global Village وفقاً
للمصطلحات السياسية الحديثة ، أو نظرية الجسد الواحد Body
وفقاً للمصطلحات الإسلامية القديمة ، والتي بدأت بقول النبي ﷺ
مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى
فيه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى . ثم طورها العلماء

والمفكرون بعد ذلك في مجالات السياسة والاجتماع عبر القرون ،
أقول إن هذه القرية العالمية لم تعد مجرد شعار يطرح أو فكره يروج
لها بل تكاد تكون حقيقة واقعة وماثلة أمام أعيننا تماما اليوم وعلى
أكثر تقدير في الغد القريب .

وهذا كله ما يدعونا للقول بأن العالم العربي اليوم في مفترق
طرق خطير وصعب ، ومن ثم نطرح التساؤل عن رد فعله إزاء
ذلك وعن موقفه من قضايا العصر ، ولن نتناول بالتفصيل تلك
القضايا وأبعادها وتأثيراتها ، وإنما سوف نشير إلى عدد محدود
منها ، وبخاصة قضية أعتبرها من أمهات القضايا المعاصرة ، وهي
قضية حقوق الإنسان ويلي ذلك قضية التعاون الاقتصادي الاقليمي ،
لكي نطرح مدى فعالية هذا العمل في إطار المنظمة الأم وهي
جامعة الدول العربية ، ونختتم هذا الباب بطرح ندعو فيه إلى
علاقات عربية أفضل تأخذ في الحسبان مصالح كل طرف ومصلحة
الجميع في آن واحد .

وينقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول : نظره خاطفة على أبرز قضايا العصر

المبحث الثاني : أبعاد المفهوم الشامل لحقوق الإنسان

المبحث الثالث : تصورات حول تطوير العمل العربي المشترك

المبحث الرابع : مصر و العمل العربي المشترك

المبحث الأول

نظرة خاطفة على ابرز قضايا العصر

إذا طرحنا التساؤل المنطقي في هذا المبحث ، وهو ماهي قضايا العصر الذي نعيش فيه ؟ لقد سبق وأشرت في مقدمة هذا الباب إلى إننا نعيش فيه عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وأننا نعيش عصر القرية العالمية ، وأننا نعيش عصر التكنولوجيا بالغه التطور والتعقيد ، وأننا نعيش عصر التسويات السياسي وما تفرضه من تحديات ، وأخيراً وليس آخراً أننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الاقليمية بدرجتها المختلفة ، إذن فإن السؤال المنطقي أين العرب من هذه القضايا جميعاً ؟

لن نتعرض بالتفصيل للقضايا السابقة وانما سوف نكتفي بالإشارة إلى عدد من الملاحظات ذات الطبيعة العامة على أن نعرض بالتفصيل للقضية التي اسميها مشكلة المشاكل أو قضية القضايا في الوطن العربي ألا وهي حقوق الإنسان .

أما الملاحظات العامة في المبحث فتمثل في :

الأولى : إن التسويات السياسية في المنطقة العربية أصبحت حقيقة واقعة ، وقد بدأ عصر هذه التسويات منذ منتصف السبعينات . بمبادرة الرئيس الراحل أنور السادات بالذهاب للقدس وما أحدثته من ردود فعل غاضبة وعنيفة ، ولكنها كانت ردود فعل غير عقلانية وغير رشيدة واتفعالية ، أما كونها غير عقلانية فلأنها لم تدرس

بفكر استشرافي مستقبل التطورات والتي جعلت السلام هو التيار المستقبلي ، والذي تحدث عنه القادة والسياسيون العرب في عقد التسعينات ووصفوه بأنه خيار استراتيجي وأنه لا رجعة فيه . أما كونها غير رشيدة وانفعالية لأنها لم تقدم شيئاً سوى شعارات « الصمود والتصدي » ولكنها لم تصمد ولم تتصد إذ عادت لتأخذ بأقل مما رفضته في الماضي ، ولكن بعد انقضاء حوالي خمسة عشر عامًا ، وهذا يختلف عن وضع مصر التي امتلكت ما أسميه بالتصور الديناميكي للحركة السياسية على المسرح العالمي ، ولعلني استدلت على ذلك مما ذكره الملك الحسن الثاني في استعراضه للقمة العربية عام ١٩٨٢ من أن مصر رغم أنها كانت مطرودة من الجامعة العربية فهي كانت حاضرة معنويًا ، وأعطى مثالها الدليل على أنه يمكن استعادة التراب المحتل عن طريق التفاوض .

الثانية : إن عصر الـ D's الخمسة والـ S's الثلاثة أصبح هو العصر المستقبلي ونقصد بذلك انتهاء الاستعمار والتكتلات العسكرية الأيديولوجية ، التنمية - نزع السلاح - الديمقراطية .

Decolonization, de - blocing - Disarmament - Development - and Democracy .

أما الثلاثة S فهي الأستقرار والأمن والسيادة Stability, Security and Sovereignty .

هذه المفاهيم الثمانية بصورها الجديدة أصبحت هي أساس الفكر المتطور في استشرافية للمستقبل ، ويجب على العالم العربي أن يبحث

ذلك من منظور جديد ، ينطلق من فلسفة التساند الدولى Interdependence ، وليس من منظور الاستقلال والسيادة بالمفهوم القديم والذى يتآكل رويداً رويداً بفعل التطورات التكنولوجية الضخمة ، والتكتلات الاقتصادية الكبيرة ، وانتشار وتغلغل ظاهرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، وبروز دور المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجالات عديدة أهمها مجال المعونات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان .

الثالثة : إن مبدأ الاحتماء بما يسمى بالثوابت وغلغ الأوباب وربما النوافذ والتمسك بأهداب القديم والحلم بالعيش فى الماضى ، لم يعد هو المبدأ السليم فى عصرنا الحاضر ، فمن ناحية فإن التطورات العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات فتحت كافة الأوباب المغلقة بدرجة أو بأخرى ، ومن ناحية فإن الشعوب استيقظت أيضاً بدرجة أو بأخرى ولم يعد من الممكن ، بل صار من المستحيل عدم التفاعل مع تلك التطورات بأسلوب بناء ومبتكر ، والخطر كل الخطر فى توهم إمكانية الانعزال والأخذ بسياسة الرفض والانزواء لأن مؤدى ذلك رفض التطوير والتطور وفقاً لنواميس الكون ، ومن ثم ستفرض هذه النواميس منطقاً آخر ، وهو منطق التغيير من خلال العنف أو الثورة ، ونتيجته ستكون أشد ضرراً وأعظم فتكاً بأى مجتمع فى هيكله النظامى ، وفى بنيانه الاجتماعى ، وفى قيمه وأسس عقائده الفلسفية والدينية والثقافية ، ومن ثم فإنه من الضرورى الربط بين العناصر المختلفة للتطور والتنمية مثل التنمية المستدامة ومعالجة

مشاكل الفقر والبيئة ، والمشاركة السياسية وتناوب السلطة ونحو ذلك .

وبعد هذه الملاحظات العامة والسريعة لنا أن نتساءل ماهى إذن قضايا العصر الهامة ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ؟ لاشك أن تلك القضايا كثيرة ولن نتعرض لأى منها بالتفصيل ماعدا واحدة وهى التى نعتبرها من أمهات بل محور تلك القضايا :

الأولى : قضية الخصوصية والعمومية : وهنا يثور النقاش حول الخصائص الثقافية والحضارية والتراثية لكل مجتمع ، وحرصه على الحفاظ عليها من التدهور والتلاشى والاختفاء ، وذلك فى مواجهة الخصائص العامة التى تربط المجتمعات بعضها ببعض ، ولعل الخطأ الجوهري فى الحضارة الغربية ، أنه فى غمار زهوها بالانتصار على الشيوعية ، وقعت أو أوقعت نفسها فى وهم أنها أصبحت الحضارة العامة للبشرية ، وأن قيمها ومبادئها وفلسفتها فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ينبغى أن يحتذى بها الجميع ، وأن يقاس تقدمهم من خلال منظارها وبمقياسها .

وفى مواجهة هذه المعضلة تلوذ مجتمعاتنا بما تسميه قيمها الثابتة ويطلب بعض مثقفينا بالعودة للأصول والمنابع وتراث الأسلاف ، وهذه دعوة غير سليمة وتفتح الباب على مصراعيه لصراع فكرى وسياسى لا يمكن التنبؤ بأبعاده . فمن ناحية لا يوجد اتفاق عام على ما يسمى بالثوابت والأصول ، ومن ناحية أخرى أن هذه الثوابت

والمبادئ لم يتم التمسك الحقيقي بها وتطبيقها فى أية مرحلة من مراحل التاريخ ، ومن ناحية ثالثة أن الأسلاف لو عاشوا فى عصرنا لغيروا كثيراً من أفكارهم ، بل أن الجيل التالى لجيل الصحابة قد اجتهد وابتكر كثيراً من الأفكار ، فهل يعقل أن نعيش على تراثهم ونعطى عقولنا إجازة ونتجمد فى تفكيرنا ؟ .

الثانية : قضية الفصل بين التغيير المادى والتغيير الثقافى ، وهذه بدورها من القضايا غير الواقعية فكل إنتاج مادى ، هو نتيجة تراث فكرى ونتيجة قيم معينة فى العمل والحياة ، ومن ثم فمن الضرورى الأخذ بأسباب التقدم كاملة حتى يمكن أن تنطلق فى معرجه ، ليس معنى ذلك الدعوة للتخلى عن أسس حضارتنا أو ثقافتنا ، بل معناه التفاعل الحى الخلاق مع مظاهر التطور ، والتمسك بالأسباب والقيم ، وتطوير مظاهر السلوكيات لتعكس منطق الحياة وطبيعة التطور .

لاشك أن هاتين القضيتين بينهما رباط وثيق ، إنهما تمثلان المدخل للصراع أو التعايش ، للتنافس أو العداة أو الخضوع ، للتقدم والتطور أو التخلف والجمود ، ومن ثم فإن البعض طرح مقولات مثل نهاية التاريخ ، أو صراع الحضارات ، ولا شك لدينا من أن مقولة نهاية التاريخ مقولة غير علمية فى منطقتها ، أما بالنسبة إلى مقولة صراع الحضارات والثقافات فهى تمس جوهر التطور وأساسه وقاعدته ، ومن هنا فإن المطلوب منا ليس التفكير بمنطق الحروب الصليبية التى تحدث عنها طارح نظرية صراع الحضارات وإنما

التفكير بمنطلق جدلي ديالتيكى ينظر لهذا الصراع على أنه أداة ووسيلة من وسائل التطور والتقدم ، وأن هذا الصراع من خلال عملية التفاعل هدفه التخصيب المتبادل للفكر والسياسة والاقتصاد والقيم ، وليس هدفه انتصار طرف أو حضارة على أخرى .

الثالثة : قضية التنمية البشرية ولعلها من أخطر القضايا التي تواجه الأمة العربية ، ذلك لأن البشر هو عماد التقدم وأساسه وهم أسباب التخلف والتراجع ، ولا عجب أن نجد تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يعطى مكاناً عالياً للدول العربية وتسبقها العديد من الدول ، ذلك لأن هذا البعد في التنمية يكاد يكون مهملاً في المنطقة العربية فمستوى التعليم متدنى ، وكذلك معدل المشاركة السياسية فضلاً عن طبيعة الرعاية الصحية والاجتماعية وغير ذلك من المعايير الخاصة بالتنمية البشرية ، وإذا لم تهتم الدول العربية بذلك فإن مجال التطور والتقدم أمامها لن يكون سهلاً على أحسن الفروض .

الرابعة : قضية تناقضات العالم العربي ، لاشك أن علمنا العربي يعاني من تناقضات متنوعة أشرنا إلى بعضها في صفحات سابقة من هذه الدراسة ، ولكن أبرز تلك التناقضات المستمرة ، والتي تخلق الصراع والتوتر ، هي تلك التناقضات التي يمكن أن نسميها مفتعلة أو مختلفة مثل القول بالتناقض بين الدين والعلم ، أو التناقض بين العروبة والإسلام ، أو التناقض بين الوطنية والقومية ، أو بين الأصالة والمعاصرة أو بين تجمع عربي أم شرق أوسطى ، ويرتبط

بتلك التناقضات ويغذيها أزمات مثل أزمة الشرعية لبعض النظم السياسية العربية ، وأزمة المؤسسات الدستورية ومدى فعاليتها وهكذا ، ولا ريب أن هذه التناقضات وعدم حسمها هي التي أدت بنا إلى المأزق الراهن الذي نجد فيه أنفسنا أمام مفترق طرق خطير غاية الخطورة .

الخامسة : وهي قضية متفرعة عن سابقتها ، وتعلق بالمنهج الذي يجب أن نسلكه ، ألا وهو منهج الحوار ، فإذا كان عصرنا هو عصر التسويات ، هو عصر التفاوض ، وهو عصر الاتصالات ، فلا مجال للتباعد والقطعية وتصور المصادقية الكاملة لوجهة نظرنا والخطأ الكامل لدى الآخرين ، ومن ثم فلا بد من الحوار العربي للوصول التوافق في الرأي بما يجمع الشمل ويوحد الجهد ويحقق الهدف .

ونظراً إلى أن القضايا الخمس التي عرضنا لها ذات طبيعة ثقافية حضارية أيديولوجية وقيمية ومن ثم فهي مترابطة ومتداخلة ، والإطار الذي يربط بينها من ناحية وبين القضايا الأخرى ، هي قضية حقوق الإنسان ، ومن ثم فإننا سنعالج هذه المشكلة في المباحث اللاحقة لنرى كيف نظر التراث العربي الإسلامي لهذه القضية ، وكيف انعكست هذه النظرة في الممارسة الحقيقية ، وأخيراً كيف تم تناول قضية حقوق الإنسان العربي ومعالجتها في جامعة الدول العربية .

المبحث الثانى

أبعاد المفهوم الشامل لحقوق الإنسان

إن مفهوم حقوق الإنسان هو أحد المفاهيم التى تتسم بالغموض والوضوح فى نفس الوقت فهو مفهوم جد معقد ، فمن ناحية يمكن النظر إليه على أنه واضح وأن كل ما يمس الإنسان ويضره يعتبر مساساً بحقوقه ولكن من ناحية أخرى فإن هذا المفهوم المبسط هو فى غاية التعقيد لأكثر من اعتبار :

الأول : أن ما يمس إنساناً ما أو يعد ضاراً به ، قد يعد ذا فائدة لآخرين ، فالظاهرة الاستعمارية أفادت الدول الأوروبية وأضرت بالشعوب فى آسيا وإفريقيا ، التنقية العرقية فى البوسنة موضع ترحيب الصرب والكروات ولكنها إبادة للمسلمين هناك وهكذا .

الثانى : أن هناك التصور العام لمفهوم حقوق الإنسان ، والذى يحصرها فى حق الانتخاب وحق التعبير عن الرأى ، وباختصار فى البعد السياسى الفردى لحقوق الإنسان ، وهذا ليس كافياً إذ أنه مفهوم جزئى وقاصر .

الثالث : أن الإنسان فى ذاته كائن معقد التركيب ومعقد فى منطق التفكير ، والتعقيد هنا أى Complex هو عكس التبسيط أى أن الإنسان يحتوى على عناصر عدة متواصلة فى علاقاتها ومتشابكة وهذا ينعكس بدوره على مفهوم حقوق الإنسان .

وبناء على ذلك فإنه يمكن النظر إلى مفهوم حقوق الإنسان في شموله وكلياته وهذا يعنى عدة أبعاد :

الأول : البعد الجمعى المتصل بالمجتمع ويأتى فى مقدمة حقوق الإنسان هنا حقه فى تقرير مصيره وحقه فى اختيار نظامه السياسى والاقتصادى ، وقد نصت على ذلك المادة الأولى من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقولها :

١ - لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها ، وهى بمقتضى هذا الحق حرة فى تقرير مركزها السياسى وحررة فى السعى لتحقيق نمائها الاقتصادية والاجتماعى والثقافى .

٢ - لجميع الشعوب ، سعياً وراء أهدافها الخاصة ، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادى الدولى القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعلى القانون الدولى ، ولا يجوز فى أية حال حرمان أى شعب من أسباب عيشه الخاصة .

٣ - على الدول الأطراف فى هذا العهد ، بما فيها الدول التى تقع على عاتقها مسئولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، والأقاليم المشمولة بالوصاية ، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير ، وأن تحترم هذا الحق ، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

الثانى : البعد الاجتماعى والاقتصادى وفى مقدمة الحقوق

المتصلة بذلك الحق فى العمل ، والحق فى التعليم ، والحق فى التجمع ، وتكوين نقابات ، والحق فى الثقافة ، والحق فى تكوين أسرة ونحو ذلك ، وقد تضمنت نصوص الاتفاقيات الدولية هذا المعنى فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان يؤكد على المادة ١٧ « لكل فرد حق فى التملك بمفرده ، أو بالاشتراك مع غيره » وفى المادة ٢٢ « لكل شخص بوصفه عضواً فى المجتمع حق فى الضمان الاجتماعى » ، وفى المادة ٢٣ « لكل شخص حق فى العمل - لكل شخص حق فى إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه » ، وفى المادة ٢٦ لكل شخص حق فى التعلم » وفى المادة ٢٧ « لكل شخص حق المشاركة الحرة فى حياة المجتمع الثقافية ... إلخ .

الثالث : البعد الأمنى لحقوق الإنسان وفى هذا المجال نجد الحق فى الأمان ، الحق فى حرمة المسكن ، الحق فى العيش فى أمان بعيداً عن الإرهاب ، وقد نصت على ذلك المواثيق الدولية المختلفة فعلى سبيل المثال ، ورد فى المادة الخامسة فقرة ب من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى من ضمن حقوق الإنسان : « الحق فى الأمن على شخصه وفى حماية الدولة له من أى عنف ، أو أذى بدنى يصدر سواء عن موظفين رسميين ، أو عن أية جماعة أو مؤسسة » ، وتنص المادة السادسة من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية على أن « الحق فى الحياة حق ملازم لكل إنسان ، وعلى القانون أن يحمى هذا الحق ، ولا يجوز حرمان أحد

من حياته تعسفاً» وتكرر المادة التاسعة نفس المعنى بصورة أكثر وضوحاً بقولها « لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً ، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه » .

الرابع : البعد السياسي الفردي وفي هذا الصدد نجد الحق في الانتخابات ، والحق في تكوين الأحزاب والجمعيات وهكذا ، وهنا نجد المواثيق الدولية تتحدث تفصيلاً عن هذه الحقوق وإجراءات ممارستها والموقف في الظروف الطارئة الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة ، وقد تناولت ذلك المادة الرابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، هذا ومن الملفت للنظر أن البعد السياسي الفردي لحقوق الإنسان ، هو الذي تركز عليه الدول الغربية في الوقت الحاضر ، وتتجاهل إلى حد كبير الأبعاد الثلاثة الأخرى ، وهذا يفسر معارضة الدول الغربية لمبدأ « الحق في التنمية » وفي عدم الحماس لحق الدول في السيادة على مواردها الطبيعية ، ويفسر محاولة الوفود الغربية في المنظمات الدولية تحاشي الإشارة إلى الأسرة بالمفهوم الذي نص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة ٢٣ بقوله : « الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة ، يكون للرجل والمرأة ابتداء من بلوغ سن الزواج حق معترف به في التزوج وتأسيس أسرة » ، فمن المعروف أن مفهوم الأسرة أصبح موضع تساؤل في

بعض قطاعات المجتمع الغربى من حيث مضمون المفهوم ومكوناته ودوره ، وهذا يمثل إحدى القضايا الساخنة وذات الحساسية المرتبطة بحقوق الإنسان وأثره على الأمن القومى .

المبحث الثالث

تصورات حول تطوير العمل العربى المشترك

لاشك أن التحدث عن تصورات حول العمل العربى المشترك ليس أمراً سهلاً ، ومع ذلك فلا بد من محاولة وضع بعض التصورات ذات الأهمية لمستقبل العمل العربى المشترك والتي فى مقدمتها النقاط التالية :

أولاً : إصلاح الإطار المؤسسى للعمل الاقتصادى العربى :
رغم أن العمل الاقتصادى العربى المشترك مازال مرتهناً بالإرادة السياسية للدول العربية ، الأمر الذى يجعل من الصعب فى هذه المرحلة الحديث عن برنامج عربى اقتصادى طموح إلا أنه لا بد من السعى من الآن لوضع خطوط عريضة لبعض التصورات حول مستقبل العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى يستند إلى :

١ - إصلاح وتنشيط المؤسسات والمنظمات المتخصصة وما يتبعها من اتحادات وشركات عربية ، وهو ما يقتضى إعادة بحث وضع هذه المؤسسات وطريقة أدائها بحيث يتم إعادة هيكلتها ، ونظم

تمويلها على أسس جديدة ، ورغم أن هناك خطوات قد بذلت من قبل الأمانة العامة لإعادة هيكلة بعض هذه المنظمات ، ومع ذلك فما زالت هناك حاجة لمزيد من الخطوات خاصة فى ضوء التطورات العديدة التى تشهدها المنطقة .

٢ - أهمية تطوير أسلوب عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى من خلال :

(أ) إعادة تنظيم الأمانة العامة سواء من ناحية الهيكل التنظيمى أو العناصر البشرية التى تتمتع بالخبرة والكفاءة المطلوبة .

(ب) بحث إمكانية توسيع نطاق المشاركة فى أعمال المجلس من قبل مؤسسات المال والأعمال العربية الخاصة مع إفساح المجال أمام القطاع الخاص المصرى للعب دور أساسى فى الربط والتنسيق مع هذه المؤسسات ، مع إمكانية دراسة جعل هذه المشاركة ذات طابع مؤسسى بحيث يكون التمثيل داخل المجلس متاحاً لهذه المؤسسات جنباً إلى جنب مع الوفود الحكومية .

(ج) السعى لإيجاد مركز أبحاث للشئون الاقتصادية ربما بالتنسيق مع مراكز الأبحاث العربية لتقديم برامج علمية مدروسة مع اقتراح أن يكلف هذا المركز ببحث القضايا التى تهم المنطقة مثل :

- إعداد دراسة حول التعاون الإقليمى بما يتضمنه من

مشروعات إقليمية وتأثير هذه المشروعات على مصالح الدول العربية .

- إعادة دراسة موضوع الاستثمارات العربية وكيفية توظيفها في مشروعات التعاون الإقليمي على نحو يعزز المصالح العربية .
- دراسة وضع التكتلات الاقتصادية العالمية وخلق تصور عربي مشترك يراعى مصالح الدول العربية في تعاملها مع هذه التكتلات .
- وضع الخطوط العريضة لإمكانيات خلق تكتل اقتصادى عربي على أساس تدريجي وعملي .

٣ - التوصل إلى صيغة مناسبة لحسم وضع مجلس الوحدة الاقتصادية بما فى ذلك إمكانية دمج المجلس فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ظل تعزيز فعالية دور الأخير .

ثانياً : دفع أنشطة الحوار العربى مع التجمعات الإقليمية :

إذا كانت القضايا السياسية والأمنية هى مناطق « حساسة » فى النظام العربى الآن ، فإن القضايا والعلاقات الاقتصادية قد تخرج عن نطاق هذه الحساسية ، خاصة إذا نوقشت من خلال آليات متفق عليها سواء كانت مؤسسات حكومية أو مؤسسات غير حكومية .

إن تنشيط الحوارات القائمة بالفعل وخلق حوارات جديدة تقوم على أساس اقتصادى ، وتلعب فيها المؤسسات غير الحكومية دوراً مؤثراً ، من المتوقع أن يلقى قبولاً من أطراف الحوار الأخرى التى

تنظر حاليًا بعين الترقب إلى مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط في ظل التطورات الأخيرة .

هناك تجمعات إقليمية تتطلع إلى دور اقتصادي أكبر مثل تجمع « الآسيان في جنوب شرق آسيا ، وتعرض لمشاكل مماثلة تنبع من تطورات النظام العالمي الجديد مثل مشكلة كيفية مواجهة التجمعات الاقتصادية العملاقة (أوروبا الموحدة - نافتا) ، وسيكون من المصلحة العربية إقامة حوار معها يتوقع أن يكون بمنأى عن العقبات والحساسيات التي عاقت الحوار العربي الأوربي بسبب اختلاف توجهات وأهداف الطرفين ما بين أهداف سياسية وأخرى اقتصادية وكذلك أثر رواسب العلاقات التاريخية للمنطقة العربية مع أوروبا .

تتمتع المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال المال والأعمال بقدرات في مجال الاتصال والإدارة تؤهلها للعب دور في جذب المؤسسات العربية المماثلة إلى فكرة تنشيط الحوارات الاقتصادية ، خاصة وأنها قد تكون أول من يتعرض لآثار سلبية إذا تخلفت عن لعب دور « القاطرة » في شد المؤسسات العربية لمواجهة الواقع الاقتصادي الجديد في المنطقة ، وأيضاً من الضروري حفز المؤسسات الخاصة العربية على العمل لدفع هذه الحوارات مع المؤسسات الخاصة التابعة للأطراف الأخرى في الحوار بما يمثله ذلك من مصلحة متبادلة وما تمتلكه هذه الأطراف من قدرات

تمويلية غير خاضعة للرؤية والدوافع السياسية الحكومية سيحل مشكلة التمويل التي تعرقل نشاط الأمانة العامة للجامعة .

ثالثاً : بلورة موقف عربي موحد

من قضايا حقوق الإنسان والتطرف والإرهاب

في ضوء ما تمثله هذه الموضوعات من أهمية في المرحلة القادمة باعتبارها تمثل قضايا برزت على السطح بشكل واضح ، وباعتبارها تمثل هوماً مشتركة للدول العربية ، فإن الجامعة العربية لا بد وأن تسعى للقيام بدور في التوصل إلى خطة عمل مشتركة للتعامل مع مثل هذه القضايا ، وأن تسعى من جانبها إلى تقديم خطط عمل مدروسة إزاءها ليتسنى تناولها على نحو أكثر شمولية وموضوعية :

فقضية حقوق الإنسان - على النحو الذي يتم الترويج له في الدوائر الغربية - تمثل عنصر قلق واضح للعديد من الدول العربية لا سيما الخليجية منها ، وهو ما دعا أحد المسؤولين الخليجيين إلى التعبير عن المخاوف من أن تمتد المراقبة الغربية لسجل حقوق الإنسان إلى داخل الحجرات المغلقة ، ودعا إلى التعامل معها بشكل أكثر جدية في إطار عربي يعكس التميز الحضارى للمجتمعات العربية ، ولا شك أن التعامل مع هذه القضية لا ينبغي أن يقتصر على المشاركة الحكومية الرسمية في بحث الأسلوب المناسب للتعامل معها بل لا بد وأن يمتد ليشمل المنظمات غير الحكومية والشعبية لأن ذلك من شأنه أن يعطى مصداقية أكبر ، ويوضح مدى الاهتمام والجدية من جانب العرب

في التعامل معها ، وهو أمر سيكون له انعكاساته الإيجابية ويجنب الأمة العربية محاولات التشويه الغربي المتعمد .

أما قضية التطرف والإرهاب التي أخذت منحني خطيراً في السنوات الأخيرة فهي تفتضى أيضاً تنسيقاً عربياً ، ولا سيما وأن مخاطرها أصبحت ماثلة أمام الجميع ، وتستطيع الجامعة في هذه المرحلة أن تضطلع بدور هام في تنسيق الخطط الإعلامية لتناولها على نحو منهجي ، كما أن إطار مجلس وزراء الداخلية العرب يعد إطاراً جيداً للتنسيق والتكامل الأمني المخطط لمواجهة هذه الظاهرة .

رابعاً : المشاركة الشعبية في تعزيز دور الجامعة العربية
وضع من تتبع دور الجامعة منذ نشأتها وحتى الآن - بحكم كونها منظمة إقليمية حكومية - أنها عجزت عن حشد قاعدة من المساندة الشعبية لدورها ، وبالتالي فإنها لم تستطع في حالة العجز الرسمي أن تلجأ إلى قاعدة المساندة هذه لكي تحفز الحكومات العربية على إيلائها الأهمية المطلوبة .

وعليه فإن الأمر يقتضى في هذه المرحلة بدء حوار عربي شعبي حول دور الجامعة ومستقبل العمل العربي المشترك ، ولعل مصر بحكم دورها الثقافي الكبير في الإطار العربي مؤهلة للعب دور المنشط لهذا الحوار ، وتستطيع مراكز الدراسات والأبحاث المصرية المتعددة أن تدعو لعدد من الندوات بمشاركة مفكرين ومثقفين من بعض

الدول العربية لبحث هذه المسألة ، والخروج بتصورات جديدة في هذا المجال ، وهو ما تسعى إليه هذه المراكز بالفعل وإن كان الأمر يحتاج لبعض التنسيق منعاً للازدواجية والتكرار غير المقيد ، كما تستطيع الأمانة العامة للجامعة أن تضطلع بدورها من خلال المشاركة الفعالة في هذه الندوات وطرح تصوراتها لأسلوب إصلاح أوضاع الجامعة وكيفية تنشيطها استناداً للتجربة التاريخية ومن واقع الممارسة العملية .

إنه من نافلة القول أن نذكر أن الدعوة لمراجعة وضع الجامعة العربية تنشيطاً لدورها في المرحلة القادمة يجب أن تحظى بأولوية من كل القيادات السياسية العربية وبخاصة في مصر لأن الجامعة العربية رغم كل مظاهر الضعف والوهن التي تعانيها تبقى كياناً عربياً استطاع على مدى عدة عقود أن يرسى قواعد للعمل العربي المشترك ، وأنه إذا ما توافرت الإرادة السياسية والبيئة المناسبة فإنها تستطيع أن تنطلق لأداء دور أكثر فعالية ، ويجب التنويه هنا إلى أن اهتمام مصر بتنشيط دور الجامعة لا يعنى مطالبة بالاستئثار بالتحرك لأن تحركاً غير مدعوم من الأغلبية العربية لن يحقق أى قدر من النجاح ، بل على العكس لا بد وأن يأتى تعبيراً عن إرادة الأغلبية العربية التي هي صاحبة مصلحة في تنشيط دور الجامعة درءاً لمخاطر التحديات التي تواجهها المنطقة ولا تستطيع أى من الدول مواجهتها بشكل فردي ، وعليه فيجب أن تكون الرؤية بشأن إصلاح وتنشيط الجامعة جديدة في مضمونها ومستلهمها لحقيقة الأوضاع الجديدة التي

تواجهها المنطقة بحيث تأتي هذه الرؤية مستجيبة لمصالح وتطلعات الشعوب العربية .

المبحث الرابع

مصر والعمل العربي المشترك

إن إلقاء نظرة خاطفة على الفكر المصرى الحديث نجد أن الانتماء العربى لمصر يعد القاسم المشترك الأعظم بين الغالبية العظمى من المفكرين ربما شذت قلة محدودة عن ذلك ، وليس لموقفها رصيد حقيقى لدى رجل الشارع المصرى ، ولا لدى صانع القرار المصرى ، حيث يدرك كلاهما ، رجل الشارع وصانع القرار ، البعد التاريخى والطبيعى والمنطقى لمصر وانتمائها العربى .

ولعل المتبع للتحليلات التى كتبت حتى فى فترة كامب دايفيد ، وتوجه مصر نحو السلام وتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية ، يستطيع أن يلمس الحقائق الواضحة والأدلة الدامغة على أن توجه مصر نحو السلام مع إسرائيل ، لم يكن على حساب انتمائها العربى ، فاتفاقيات كامب دايفيد تضمنت إتفاقية إطار لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط ، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وقعت معها فى نفس الوقت إتفاقية خاصة بمفاوضات للحكم الذاتى للفلسطينيين ، وبعبارة أخرى فإن مصر فى سعيها للحصول على حقوقها كدولة ، لم تنس حقوق أمتها العربية التى تنتمى إليها انتماء حضارياً وسياسياً

وتاريخياً ، هذا الانتماء الذى يعد أيضاً ضرورة اقتصادية فى عصر التكتلات الكبيرة ، عصر لا مكان فيه للكيانات الصغيرة أو الضعيفة ، ولعله من المفيد أن نقبس هنا من تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومى لمجلس الشورى عام ١٩٨٩ بعنوان « مصر ومستقبل العمل العربى المشترك » إذ أنه فى مقدمة ذلك التقرير يضع مجلس الشورى بصورة لا لبس فيها حقائق العلاقة المصرية العربية بقوله « العلاقة بين مصر وشقيقتها العربيات ، علاقة عضوية ، تتسم بحقائق أضحت من المسلمات البديهية » .

الحقيقة الأولى : هى أن العلاقة بين مصر وسائر العالم العربى ، ليست بالأمر العارض ، إنما هى علاقة حضارية ، تاريخية ومستقبلية ، تحتم التفاعل المستمر الدائم .

وهى فوق هذا كله ، ضرورة قصوى من ضرورات المستقبل حيث لا وجود فى عالم الغد للكيانات الصغيرة ، وإنما للتجمعات الكبيرة المتكاملة .

وإذا أضفنا إلى ذلك ، أن العالم العربى - ومصر فى القلب منه - يواجه تحديات كبرى ، لدواعٍ خارجية وداخلية ، فإن ذلك يفرض - قبل أى شئ آخر - الشام الشمل ، وتوحيد الصف والكلمة والهدف .

الحقيقة الثانية : هى أن مصر ، بحكم موقعها الجغرافى وبحكم ثقلها التاريخى والحضارى والبشرى ، ومقوماتها الذاتية ، مدعوة للعمل على تجسيد التضامن العربى وزيادة فاعليته .

ومصر تستشعر جيداً واجباتها ومسئولياتها فى هذا الشأن وتعمل بكل إمكانياتها على الوفاء بها .

الحقيقة الثالثة : أن الخلافات التى وقعت بين مصر وعدد من الدول العربية فى المرحلة السابقة لم تؤثر على دور مصر أو التزاماتها القومية ، لذلك تمت تسويتها فى إطار من التضامن العربى ، كما تتطلع مصر دوماً للقيام بدور الحكم المحايد لحل أى خلافات عربية تؤثر على هذا التضامن .

الحقيقة الرابعة : هى أن حصيلة التجربة التى نتأملها الآن ، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية الرسمية ، بين مصر والدول العربية عقب مؤتمر عمان تؤكد أن القطيعة ضرر للطرفين . وما أشد حاجتنا إلى الاستمرار فى رأب الصدع جذرياً من خلال عدة مواقف ، من بينها عودة مصر إلى جامعة الدول العربية .

وقد عادت مصر بعد ذلك للجامعة العربية ، كما عادت جامعة الدول العربية لمقرها الطبيعى فى القاهرة بعد أن انقشعت الغمة التى أحاطت وأحاقت بالأمة العربية لفترة ، امتضافت خلالها تونس الجامعة العربية وأكرمت وفادتها حتى تقرر عودتها من جديد للقاهرة .

والتساؤل المطروح أليس موقف مجلس الشورى فى تقريره هذا الذى أصدره فى الثمانينات واضحاً فى بلورته لطبيعة العلاقات المصرية مع العالم العربى ، ومواقف مصر وانتمائها العربى الأصيل بغض النظر عن أية ظروف عارضة أو طارئة ؟

ولنا أن نتساءل بعد ذلك عن طبيعة العلاقات العربية بعد أن تلقى العالم العربي صدمة تالية تمثلت في غزو العراق للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وما أحدثته من شرخ عميق الجذور في العلاقات بين الدول العربية .

ومع تغير أعضاء مجلس الشورى المصرى ، وتغير الواقع العربى ، إلا أن الحقائق الثابتة ، والأسس والدعائم الراسخة ، لم تتغير لذلك فإن تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع « الأمن القومى العربى » والذى صدر فى عام ١٩٩٤ باسم « التحديات الراهنة والرؤية المستقبلية » أكد على أن بحث موضوع الأمن القومى العربى يستند إلى أرضية قومية تستهدف تحقيق أمن الأمة العربية ومصالحها بصرف النظر عن الرؤى المختلفة لدول المنطقة ، وأن مصر تتحمل مسئولية خاصة تجاه قضية الأمن القومى العربى ، لأنه مسألة تتعلق بتاريخ مصر ودورها وثقلها السياسى والإقليمى وربما الدولى ، بكل ما يرتبط بذلك من آثار وانعكاسات داخلية ترتبط بأمن مصر واقتصادها وحركة مجتمعها وتطور أوضاعها الثقافية (انظر ص ٩ من التقرير المذكور) .

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أن جامعة الدول العربية ومنظماتها ووكالاتها واتحاداتها ، قد استطاعت على مدى خمسة عقود أن ترسى قاعدة مؤسسية للتعاون العربى ، يمكن إذا أحسن استغلالها وتوافرت

الإرادة السياسية من قبل الدول العربية أن تعد قاطرة لتحقيق تعاون عربي يرقى لمستوى الطموحات ، وفي نفس الوقت يتجاوب مع حقائق التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة ، ولعل هنا أمتشهد بعدد من الخطوات التي أقدمت عليها الأمانة العامة للجامعة وعلى رأسها الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد في إطار من الرغبة الصادقة في تطوير الجامعة ومنظماتها ، وفي إطار الإدراك والفهم المتعمق لحقائق التطورات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الأوضاع العربية .

ولا شك أن الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة وتم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة تحت عنوان « التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية » ، والتي تمت دراسة قضيتين على قدر كبير من الأهمية هما آثار الجات على الاقتصادات العربية ، والسوق الشرق أوسطية ، خير دليل على هذا الفهم والإدراك .

يضاف إلى ما سبق أن هناك جهوداً ومقترحات محددة تم إقرارها من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تتناول تنشيط وتقويم أداء المنظمات العربية المتخصصة ، وطرحت هذه الأفكار في اجتماعات لاحقة نظمتها الأمانة العامة .

ومن ناحية أخرى فإن الاتجاه العام للإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بنقل ملكية وإدارة الهياكل الاقتصادية إلى القطاع الخاص ، وهو

موضوع كان محوراً لإحدى دورات المجلس الاقتصادى والاجتماعى
سيودى إلى إتاحة المجال لزيادة التبادل التجارى والتكامل الاقتصادى
العربى على أساس من المزايا النسبية دون عرقلة أو تعقيدات حكومية
أعاقت فى مرحلة سابقة هذه العملية .

ومع هذا كله فلا ينبغي أن نفرط فى التفاؤل إذ ستظل الإرادة
السياسية هى المحك الرئيسى فى تحديد مستقبل العمل العربى
المشترك .

واتصالاً بالواقع الدولى والإقليمى الجديد وتأثيره على المنطقة
العربية ودور مصر فى قلبها هذا التأثير الذى لا يترك بصماته على
كيفية تحقيق دول المنطقة لمصالحها بل يطرح أيضاً التساؤل بوعى
أو بغير وعى حول هويتها وذاتيتها ، فإن وزير الخارجية المصرى
عمرو موسى أكد فى كلمة ، وجهها للندوة التى عقدتها منظمة
التضامن الإفريقى الآسيوى تحت عنوان « تجمع عربى أو شرق
أوسطى » ، والتى عقدت فى القاهرة يوم ١١ أبريل ١٩٩٤ ، على
مجموعة من الحقائق الأساسية التى تمثل بوصلة هادية لحركة
الدبلوماسية المصرية فى إطارها العربى والإقليمى وتمثل تلك الحقائق
فى سبع هى :

الحقيقة الأولى : إننا نتمى إلى أمة عربية ذات تراث حضارى عريق
يرتبط أبنائها بروابط عميقة الجذور ، تضرب فى أغوار التاريخ ،
وتسير عبر عبرات وتجارب السنين الطويلة ، وهذه الأمة ، وما تملكه

من خبرات ، جديدة بأن تحتل مكانها اللائق بها فى عالم اليوم . عالم القرن الحادى والعشرين الذى تقترب من عتباته بكل ما يعكسه من تطور فى العلوم والتكنولوجيا والاتصالات .

الحقيقة الثانية : إن عالم ما بعد انتهاء القطبية الثنائية ، وانتهاء صراع الحرب الباردة ، أصبح يتسم بسمات خاصة ، ويعطى أولوية لقيم وأفكار وممارسات معينة ، لم تكن فى الماضى موضع إجماع علمى ، فأصبحت الآن تحظى بتوافق عام من مختلف دول العالم . وفى مقدمة تلك السمات الاهتمام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية عبر آليات التفاوض والحوار ، وفى طليعة الأولويات ، التركيز على البنيان الاقتصادى من خلال آليات السوق وترك الحرية للمبادرات الفردية والقطاع الخاص ، وفى نفس الوقت ونظراً لأثر التقدم التكنولوجى الهائل على العملية الإنتاجية فإن العالم أصبح يتجه إلى التجمعات الاقتصادية الكبيرة ، ولعل فى تجمع الاتحاد الأوروبى ، الذى يتسع يوماً إثر يوم ، وتجمع الأفنا لدول أمريكا الشمالية خير دليل على ذلك .

الحقيقة الثالثة : إن القضايا السياسية أصبحت تختصر فى الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والقضايا الاقتصادية أصبحت تختصر فى إطلاق ملكات وقدرات القطاع الخاص والملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، والقضايا الاجتماعية أصبحت تختصر فى تحقيق الرفاهية وترك الملكات والقدرات تفتتح ، وبعبارة أخرى فإن شعار

المطروح أصبح. « فلنفتح الأبواب ولنذع مائة زهرة تفتتح »
وسيرتب على ذلك ما ذكره القرآن الكريم كحقيقة أبدية ﴿فَأَمَّا
الزبد فيذهب جفأً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك
يضرب الله الأمثال﴾ (سورة الرعد الآية ١٧) .

الحقيقة الرابعة : إن الإنسان لا يحيا بالشعارات ، ولا تتحقق
آماله وطموحاته بالأحلام والخيالات ، وإنما يعيش بالواقعية ويتقدم
بالعلم والموضوعية ، يبنى لبنة فوق لبنة ، ويشيد صرحاً إثر صرح ،
ومن ثم يرتفع البنيان ، وتقوى الأركان ، وتمتدز الأسس والقواعد
وتصمد راسخة كالجبال .

الحقيقة الخامسة : إن طموحاتنا العربية مرتفعة للغاية ، حيث
نرسم الخطط التي تعبر ، عنها وتتخذ القرارات التي تعكس تلك
الطموحات ، ولكننا نصطدم بعقبة الواقع عند التنفيذ ، واتفاقية
الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة خير دليل على
ذلك . ولذا فمن الضروري إعادة النظر في نمط تفكيرنا لرسم
الخطط ، مهما كانت جزئية أو محدودة لتحقيق آمالنا ، استناداً إلى
المنطق الواقعي ، والأسلوب العملي ، على نحو ما حدث في
التجمعات الاقتصادية العالمية التي نجحت ، أو التي في سبيلها
للنجاح مثل السوق الأوروبية المشتركة ، أو تجمع الآسيان ، أو
التجمع الباسيفيكي ، وبذلك يمكننا أن نسير بخطوات ثابتة للأمام
بدلاً من منطق الكر والفر في العمل العربي المشترك ، وهو منطق

ارتبط بتقاليد البادية وحرب الصحراء ، ولا يصلح فى عصر العلم والمدنية الذى يقوم على الفكر التراكمى والتكنولوجيا بالغة التطور .

الحقيقة السادسة : إن الخيار المطروح علينا ليس السوق الشرق أوسطية فهى مازال فكرة افتراضية وسابقة لأوانها ، ترد عليها تحفظات وقيود جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بل ونفسية ، ومن ثم فإن الواقعية تقتضى منا أن ننتقل من الثابت ، وفى مقدمة هذه الثوابت ما أشرت إليه ، فى الحقيقة الأولى الخاصة بالأمة العربية والعمل العربى المشترك ، وهو عمل أنجز الكثير ، من حيث وضع المبادئ وإصدار الموائيق كما اتخذ العديد من القرارات ، وقام ببناء هياكل للتعاون المشترك ، ولكنه مازال يفتقر للإرادة الجماعية لوضع تلك القرارات والاتفاقيات موضع التنفيذ ، ولذلك فإنه عندما نبحث فى مفهوم السوق الشرق أوسطية ، يجب أن ننتقل من قاعدة العمل العربى المشترك ، وتتصاعد فى دائرة متداخلة فى الإطار الإقليمى ، وفقاً لظروف كل قطاع أو مجال من مجالات الاهتمام والعمل المشترك .

الحقيقة السابعة : أهمية الثقة بالنفس والعمل الجاد الحقيقى بدلاً من التباكى والرتاء على الأوضاع واتهام الآخرين ، والواقع أن السؤال الحقيقى المطروح هو أن ندخل التاريخ بالعلوم والتكنولوجيا والعمل الحقيقى والجداد ، أم نظل رهن أفكار عفا عليها الزمن ، نعيش فى إطار من التواكل والتكاسل ، ونرفع شعارات لا تعبر عن الحقيقة ،

ولا تنتمي للواقعية ومن ثم يتم تهميشنا وتحولنا إلى وضع التبعية
ولا نلوم آنذاك إلا أنفسنا .

ولكن الحقائق الثابتة التي أشرنا إليها لا يجب أن تحجب عنا رؤية
الحاضر بواقعه المتردى وصورته الأليمة ، فبالنسبة للواقع المتردى
يكفى أن نشير إلى أن مؤتمر القمة العربي العادي لم يعقد منذ
الثمانينات ، وعقدت عدة مؤتمرات غير عادية أو هكذا أطلق عليها
ثم توقفت ، ولم يتلاقى القادة في إطار عربي جامع منذ غزو العراق
للكويت ، كما أن مفهوم الأمن القومي العربي أصبح يتجه للاعتماد
على الخارج بدلاً من الاعتماد على الذات العربية ، لأن الخطر وقع
من الداخل وليس من الخارج ، كما شعر البعض أن الذات العربية
بمفردها ربما تكون غير قادرة أو غير راغبة في مواجهة خطر مماثل
قد يقع في المستقبل ، أما الصورة الأليمة فتتجلى في سيطرة
الشكوك ، وتغليب المصالح القطرية على المصالح القومية ، في بعض
الأحيان ، والتحرك في إطار الحد الأدنى للعمل العربي المشترك ،
بدلاً من السعي لتعزيز هذا التعاون وتدعيمه .

ولعل في حجم التجارة البينية بين الدول العربية والذي لا يزيد
عن ٥٪ خير دليل على ضعف التكامل الاقتصادي العربي ، بل أحياناً
تظهر حالات من التنافس ، وأحياناً حالات من الاستغلال غير الأمثل
أو غير الاقتصادي للموارد الاقتصادية عندما يتم إقامة مشروعات
اقتصادية عملاقة في مناطق أو دول عربية محدودة الأسواق .

ولا ريب أن العمل العربي المشترك في حاجة إلى إعادة تقييم

خبرته التاريخية وواقعه الحاضر ، ورسم صورة مستقبلية له تعتمد على الواقعية ، وتبادل المصالح والمنافع ، وتحقيق التكامل الاقتصادى فى المشروعات للاستفادة من الأسواق ، وهذا كله يستدعى اتخاذ قرار سياسى من كل دولة لإعطاء العمل العربى المشترك أولوية فى فكرها وفى تنفيذها لخططها المستقبلية .

والتساؤل المطروح والمنطقى وماذا عن مصر كأكبر دولة عربية ذات ثقل سكانى وبعد حضارى وخيرة فى التعامل الدولى بشقيه السياسى والاقتصادى ؟ .

لا شك أن الدبلوماسية المصرية تملك تصوراً استراتيجياً واضحاً فى معالمة ، ثابتاً فى دعائمه ، مستقراً فى أركانه . ولعل إلقاء نظرة على ما تضمنه خطاب وزير الخارجية فى اجتماع موسكو للمباحثات متعددة الأطراف يومى ٢٨ - ٢٩ يناير ١٩٩٢ خير دليل على توضيح المفهوم المصرى للتعاون الإقليمى ففىما يتعلق بشروط هذا التعاون يقول عمرو موسى : « ولكن التعاون الإقليمى ، لا يمكن أن يشكل وحده إطار السلام ، دون أن يكون مؤسساً على قواعد القانون والعدالة ، التى تقطع بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى فى مقابل الاعتراف لإسرائيل بوجودها وحقوقها فى العيش فى سلام ، داخل حدودها المعترف بها طبقاً لمبادئ القانون الدولى وأهدافه » ثم يتطرق بعد ذلك لمجالات التعاون فىقول « ومجالات التعاون الإقليمى واسعة وعديدة فى إطار السلام العادل . وأول

مراحلها البحث الجاد فى قضية الحد من التسلح من منطلق تحقيق التوازن الأمنى لدول المنطقة جميعاً ، .. أما مجالات التعاون الاقتصادى فهى تتصل بالموارد الطبيعية وتنميتها ، وبالطاقة تقليدية وجديدة ومتجددة ، ومناقشة أطر علاقات اقتصادية وتجارية ومشاكل بيئية برية ومائية وبحرية ، هى فى مجملها تمثل جداول أعمال إقليمية مترابطة ومتكاملة تقوم على الحياة المشتركة ونقاط التلاقى لا نقاط الافتراق ، وعلى السعى الإقليمى المشترك بما يحقق المنافع المتبادلة ، ويحفظ الحقوق المشروعة » .

وما ذكره وزير الخارجية المصرى ليس إلا تعبيراً عن القرار الاستراتيجى المصرى على أعلى مستوى ، فقد أوضح ذلك بجلاء الرئيس حسنى مبارك فى حديث له مع الوفد الإعلامى الصينى قبل زيارته للصين فى ٢١ أبريل ١٩٩٤ ونشرته الأهرام فى ١٩٩٤/٤/٢٠ حيث أكد سيادته على النقاط التالية :

١ - التزام مصر التزاماً ثابتاً باستراتيجية السلام منذ إطلاقها مبادرة السلام التاريخية عام ١٩٧٧ لوضع نهاية للصراع العربى الإسرائيلى ، وفتح أبواب الأمل للتعايش السلمى بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

٢ - إن النهج الذى تتبعه السياسة المصرية هو الدعوة للتفاوض والحوار فى إطار الشرعية ومبادئ العدالة والقانون الدولى وإن جهود مصر فى هذا المجال توجت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ .

٣ - إنه بالتوازي مع المفاوضات الجادة على المسارات الثنائية المختلفة بدأت عملية هامة من المباحثات متعددة الأطراف حول التعاون الإقليمي بين أطراف النزاع وبينها وبين دول العالم الأخرى حول قضايا التنمية الاقتصادية والبيئية ونزع السلاح والمياه واللاجئين ، وكلها مجالات هامة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار في المنطقة ، اهتماماتها الكبيرة ، أملاً في التوصل للأمن والاستقرار بما يعود بالفائدة على كافة شعوب الشرق الأوسط والعالم .

وختاماً فإنه، مما سبق، يتبين لنا أن القضية المطروحة والمبادئ الأساسية التي تحكم عمل مصر الإقليمي والدولي واضحة، مهما حاول البعض أن يطمس الحقائق الثابتة، أو يشوش على الحركة السياسية ، إن الثقة بالنفس يجب أن تكون هي أساس العمل، الجدية ينبغي أن تكون هي ركيزة الحركة التي يجب أن تتسم المرونة والواقعية في السعي لتحقيق الأهداف وتأمين المصالح إلاخوف أو تردد .